

نقضاً ويرسومته في جداره أو غيره أو صورة موضوعة أو مصلقة لأن في تعظيمها
 لها يكلف ما إذا كانت خلفه لأنه أمانة لها وهذا إذا كانت الصورة كبيرة
 غير مقطوعة الرأس وأما إذا كانت مقطوعة الرأس يعني برأها لم يكن لها
 للشيء المصور رأس أصلاً أو كان لرأس فمما يحيط بنسج عليه حتى طبت
 هيئة أو كانت الصورة صغيرة جداً بحيث لا تبدو أي لأظهر لثقت نظر إذا كانت
 قائماً وهي على الأرض أي لا يتبين تفاصيل أعضائها فلا يكره حينئذ أن يتخذ
 بين يدي المصلي أو فوق رأسه أو نحو ذلك لأنها لا تتعدى فتنق الشبهة
 الصورة فروعاً أو نحو ذلك الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف قطع يديها وحذوها
 أو لحظها على عتقها بحيث وفي الخاصة الخمر أن الصورة إذا كانت على سادة
 أو بساط لا بأس باستعمالها وإن كان يكره أن يذبحها وإن كانت على الأزار
 أو الستة فمكروه ويكره التصاوير على الثوب صلى فيه أو لم يصل وأما إذا كانت
 في يده أو يوصل فلها بأس بل لا تستور ثياباً بل لو كان على خاتمه ولو لم يكن
 صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى ولكن المراء بقوله إن كانت
 في يده كونها معاً في يده لأنه يمكنها بيده وفي قوله وإن كان يكره أن يذبحها
 نظر ذكرنا وجهه في الشرح ولا بأس بالصلاة على الطنافس ينتج الطائفين
 جمع طنفة وهي البساط ذو الخش وكرهه لا بأس بالصلاة على اللبود وكرهه
 الطرش بضمين جمع فرش وهو اسم ما يفرش بمحله إذا كان الشيء المغروش
 رقيقاً بحيث يجد أجد عليه حجم الأرض ولكن الصلاة على الأرض بكذا
 جائز وعلى ما انتهى الأرض كالتصوير والبوربا أفضل لأنه أقرب إلى الوضوء
 وقدر خروج عن خلاف الإحرام مالك فإن تعبه يكره السجود عليها ليس من
 من جنس الأرض ولا بأس بان يكون مقام الإحرام أي موضع قيامه
 ومحض قدميه في المسجد أي خارج المحراب ويكون سجوده في الطاق أو كذا
 ويكره أن يتقدم في الطاق بان يكون قد قام في المحراب لأن فيه التشبه بأهل

بأهل الكتاب في امتياز الإحرام بمكان مخصوص وفي بحث المذكور في الشرح
 ويكره أن يتقدم الإحرام عن التعميم في مكان أعلى من مكان التعميم إذ لم يكن
 جعل التعميم موضعاً فيه من التثنية المذكور وإن انفرد الإحرام عن التعميم بالمكان
 الأسفل فاشتد المشايخ فيه قال العلي وهو لا يكره لعدم التشبه بأهل الكتاب
 فانهم إنما يخصون إمامهم بالمكان المرتفع وظاهر الرواية الكلاية لأن في ذواتهم
 بالإحرام ومقدار الارتفاع الذي يحصل بركابته الانفراد وقيل مقدار القامة
 وقيل ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع وعليا الاعتقاد ويكره للمقدم أن
 أن يقوم خلف الصف وحده إلا إذا لم يجد في الصف فوجبه يمكنه القيام فيها
 والمخبر إن شاء لم يجد فوجبه أن ينتظر إلى الركوع فإن جاء رجل فيها والآفانو
 فالتقدم وحده أو لم يأت رجل من الصف في زمانها الغاية الجبل فوجها
 يفضي الجبل إلى فساد صلوة المجدوب وكرهه للمنفرد وهو يعلم الغرض
 واستثنى أن يقوم في صف الصف بين المتقدمين فيصلي صلوة التعميم فيها
 فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود ويكره الصلاة في طريق الصلاة
 لأنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يصل في سبب مواضع في المزدبدة والمجزة
 والمعبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الأبل وفي معاطن الكعبة
 ويكره الصلاة في الصلوات من غير استئذان إذا خاف المصلي أن يرد أي من
 يتردد بين يديه ويكره أيضاً في معاطن الأبل أي مباركها وفي المزدبدة وهي
 ملتقى الزبل أي السريتين وفي المجزة أي موضع الجزارة أي ذبح الحيوان
 من الغنم وغيره وفي الغسل أي موضع الاغتسال وفي الحمام وفي المعبرة
 عاتر من الحديث ولأن هذه المواضع موضع التمسك ويكره أيضاً
 سطح الكعبة الحديث المتقدم وذكرنا في الفتاوى أنه إذا غسلت
 في الحمام ليس فيه نجاسة أي صورة وصل في لباسه به والأول أن لا يمسح
 فيه الاضطرورية كحرف الفوت ونحوه لا يطلق الحديث وأما الصلاة في موضع